مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147 المجلد 07، العدد 20- ديسمبر 2020



مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية معلومات القوائم المالية للشركات (دراسة حالة – شركة الاتصالات السعودية)

The extent to which financial ratios can improve the quality of corporate financial statement information Case study (STC)

هدى صالح باجبير، د. نجلاء إبراهيم عبدالرحمن

h-s-b2080@hotmail.com جامعة الملك عبد العزيز –جدة، المملكة العربية السعودية 1

dr.njlaa@hotmail.com جامعة الملك عبد العزيز –جدة، المملكة العربية السعودية، 2

تاريخ التسليم: 2020/05/02، تاريخ المراجعة: 2020/08/07، تاريخ القبول:2020/09/21

الملخص

This study aimed to measure the ability of financial ratios to improve the quality of financial statements information to raise the level of evaluation of the performance of the Saudi Telecom Company (STC). It also examined the effect of analysing the financial ratios and their outputs on the average closing price of the share as a major indicator of improving the quality of financial statements information for STC. The analsis of data using the SPSS program showed no statistically significant effect of the financial ratios in determining the closing price of the stock in the market for STC. The findings also revealed that the use of these ratios did not not lead to improving the quality of information for STC except for the fixed asset turnover ratio.

Keywords: Financial Ratios - Financial Analysis - Financial Performance

هدفت هذه الدراسة إلى قياس قدرة النسب المالية على تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركة الاتصالات السعودية وأثر مخرجات هذه النسب على متوسط سعر الأغلاق السهم الشركة كمؤشر رئيس لرفع مستوى تقييم الأداء. تم تطبيق برنامج SPSS الإحصائي في تحليل البيانات، وقد الظهرت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للنسب المالية في تحديد سعر الإغلاق السهم في السوق، باستثناء نسبة معدل دوران الأصول الثابتة التي دلت على أن استخدام هذه النسب لا يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات لشركة الاتصالات تحسين نوعية المعلومات لشركة الاتصالات

الكلمات المفتاحية: النسب المالية – التحليل المالي - الأداء المالي

^{*} المؤلف المراسل: هدى باجبير الإيميل: h-s-b2080@hotmail.com

1. مقدمة: التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالتقارير المالية للشركة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينهما ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها لتقييم الوضع المالي للشركة، وأن إعداد القوائم المالية من اهم أهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين، وبما أن التحليل المالي لعناصر القوائم المالية يساعد على اتخاذ قرارات مبنية على نتائج لمؤشرات ونسب علمية يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية لذا تسعى هذا الدراسة للتعرف على معرفة مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء الشركات.

مما سبق يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر للتحليل المالي في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودي؟

وينبثق عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- 1. هل يوجد أثر للتحليل المالي باستخدام نسب السيولة في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية ؟
- هل يوجد أثر للتحليل المالي باستخدام نسب إدارة الأصول في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقبيم أداء شركات الاتصالات السعودية؟
- 3. هل يوجد أثر للتحليل المالي باستخدام نسب إدارة المديونية في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية؟
- 4. هل يوجد أثر للتحليل المالي باستخدام نسب الربحية في تحسين نوعية معلومات القوائم
 المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية ؟
- 5. هل يوجد أثر للتحليل المالي باستخدام نسب القيمة السوقية في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية؟

أهداف الدراسة: الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو معرفة مدى أثر للتحليل المالي في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية.

منهجية الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة أهميتها وأهدافها وفروضها فإن الباحثتان سوف تتبع المنهج الوصفي فيما يتعلق بتغطية الجانب النظري من الدراسة، وذلك من خلال استعراض الدراسات السابقة والمفاهيم النظرية محل الدراسة، فيما سيتم تغطية الجانب التطبيقي من خلال التحليل المالي للقوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية (STC)، من عام 2015م الى عام 2015م. ومن ثم عمل التحليل الإحصائي ببرنامج spss.

2. التحليل المالى:

1.2 تعريف التحليل المالي: التحليل المالي هو عبارة عن منظمة تهدف إلى التعرف على جوانب القوة في الشركة لتعزيزها وجوانب الضعف لوضع العلاج اللازم لها، والتعرف على مدى نجاح الأنشطة الرئيسية للشركة (الإنتاجية والتمويلية والاستثمارية) وتقديم معلومات إضافية بجانب المعلومات الواردة بالقوائم المالية إلى فئات مختلفة من المستفيدين، وتساهم في ترشيد اتخاذ القرارات لمستخدمي المعلومات المالية والمؤشرات المشتقة منها، وتوفير مؤشرات يستند إليها في توجيه التخطيط المستقبلي للشركة بجانب توفير أداة رقابية فاعلة وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة (منصور، وابراهيم، 2017، ص 41).

وترى الباحثتان بأن التحليل المالي عبارة عن عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات ومؤشرات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات رشيدة من أجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في الشركة ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة.

- 2.2 مقومات التحليل المالي: ليتحقق الغرض من التحليل المالي يجب أن يرتكز على الأساسيات التالية (مطر، 2006 م، -4):
- 1. أن تتصف مصادر المعلومات بقدر كبير من الموثوقية أي تكون من جهة موثوق فيها وموضوعية وخالية من التحيز وملائمة مع كافة الحالات والظروف.
- 2 .أن يكون المحلل المالي موضوعي وفاهم لدوره في كشف الحقائق وتفسيرها بعيدة عن التحيز الشخصى، حتى يتم تقديم تقريره بصورة يخدم بها متخذ القرار.
- 3. أن يسلك المحلل المالي منهج علمي يتناسب مع أهداف عملية التحليل المالي وأن يستخدم أساليب وأدوات تتصف هي الأخرى بالموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

- 3.2 استخدامات التحليل المالي: يستخدم التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استخدام التحليل المالي في الأغراض التالية(المصطفى، وبن عمارة ،2011، ص 41-42):
 - 1- التحليل الائتماني التحليل الاستشاري- تحليل الاندماج والشراء- التخطيط المالي- الرقابة المالية.
- 2– تحليل تقييم الأداء، ويعتبر تقييم الأداء في الشركات من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من

3. القوائم المالية

- 1.3 تعريف القوائم المالية: تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتتقسم هذه المخرجات إلى قسمين: الأول قوائم مالية أساسية، والثانية قوائم مكملة للقوائم الأساسية ، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين منها (مؤيد، وغسان، 2006، ص 28).
- 2.3 أهداف القوائم المالية: حدد بيان صادر عن مجلس معابير المحاسبة المالية الأمريكي أهداف رئيسية تتمثل في:
- 1. تقديم معلومات موثوقة متعلقة بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالشركة بتحقيق: القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف. - بيان مصادر التمويل والاستثمارات - تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات - بيان أساس المصادر الخاصة بالشركة لتقييم قدرتها على النمو.
- 2. تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين ، واظهار قدرة عمليات الشركة في سداد التزامات الدائنين والموردين ...الخ)
 - 3. تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للشركة.
- 4. الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية. (مقنين وغوالي، 2015، ص 5)

3.3 ترايط وتكامل القوائم المالية:

رغم تعدد القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي – قائمة الدخل – قائمة التغير في حقوق الملكية - قائمة التدفقات النقدية) فان هناك تكامل وترابط بني هذه القوائم، وعلى الرغم من أن هذه القوائم تعكس معلومات مختلقة عن نفس الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالشركة، إلا أنه لا يمكن لأي منها مقابلة كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية(مداحي، 2012 ،ص 224).

4. أثر نسب التحليل المالي على تقييم الأداء

- 1.4 التحليل المالي باستخدام النسب: تقوم فكرة التحليل المالي باستخدام النسب المالية على إيجاد علاقات كمية أما بين بيانات المركز المالي فحسب، أو بين بيانات قائمة الدخل فحسب، أو بين بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل معا، وذلك في تاريخ معين، وكذلك الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن. وتسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها لكمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استعمالها بما لها من مؤشرات ذات معنى، فالعدد الكبير للموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة مثلا نختصر بنسبة واحدة هي نسبة التداول التي تستطيع أن تعطي معلومات معبرة عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير (أبوعودة، 2017، ص 43).
- 2.4 مجتمع وعينة الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة أهميتها وأهدافها وفروضها فإن الباحثتان سوف تتبع المنهج الوصفي فيما يتعلق بتغطية الجانب النظري من الدراسة، وذلك من خلال استعراض الدراسات السابقة والمفاهيم النظرية محل الدراسة، فيما سيتم تغطية الجانب التطبيقي من خلال التحليل المالي للقوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية (STC)، من عام 2015م الى عام 2015م. ومن ثم عمل التحليل الإحصائي ببرنامج spss.
- 3.4 التحليل المالي باستخدام النسب المالية للقوائم المالية الموحدة لشركة الاتصالات السعودية لا شك في أن النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي، وتتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية، شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح، وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح، وخلاف ذلك فان هذه النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقية الموقف المالي للشركة.

التحليل المالى باستخدام نسب السيولة

1. نسبة التداول

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كانت نسبة التداول كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (1) يوضح نسبة التداول

2019	2018	2017	2016	2015	
1	2	1	1	2	نسبة التداول

المصدر: بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة نسب التداول خلال فترة التحليل المالي فإن القيمة العظمى كانت في عامي 2015 و 2018م حيث بلغت 2 ومن ثم تتاقصت في عام 2019 لتصبح 1، وهذا التتاقص الملحوظ يرجع إلى الزيادة الكبيرة في في المطلوبات المتداولة.

9،1،3 التحليل المالي باستخدام نسب إدارة الأصول (نسب النشاط)

1. متوسط فترة التحصيل

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كانت متوسط فترة التحصيل كما هو في الجدول التالي:

جدول (2) يوضح متوسط فترة التحصيل

2019	2018	2017	2016	2015	
141.52	100.41	181.25	135.11	83.84	متوسط فترة التحصيل

المصدر: بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة متوسط فترة التحصيل خلال فترة التحليل المالي حيث بلغت أعلى قيمة 181.25 في عام 2017، ثم تتاقصت وبلغت 141.52 في عام 2019، وبشكل عام يعتبر المعدل مرتفع بالنسبة لطبيعة نشاط الشركة في قطاع الاتصالات، وهو مؤشر غير جيد لسياسة التحصيل المتبعة مع المدينين، فمن الواجب مراجعة السياسات المتبعة.

2. معدل دوران الأصول الثابتة

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كان معدل دوران الأصول الثابتة كما هو في الجدول التالي:

جدول (3) يوضح معدل دوران الأصول الثابتة

2019	2018	2017	2016	2015	
0.74	0.82	0.80	0.86	0.85	معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر: بيانات المؤسسة

من خلال ملاحظة معدل دوران الأصول الثابتة خلال فترة التحليل حيث بلغت أعلى قيمة 0.86 في عام 2016 وأدنى قيمة 0.74 في عام 2019، ويدل هذا التناقص على عجز الأصول الثابتة عن توليد الإيرادات الملائمة لقيمتها لذلك يجب على إدارة الشركة الوقوف على أسباب هذا التراجع.

3. معدل دوران إجمالي الأصول

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كان معدل دوران إجمالي الأصول كما هو في الجدول التالي:

جدول (4) يوضح معدل دوران إجمالي الأصول

2019	2018	2017	2016	2015	
0.46	0.48	0.47	0.52	0.52	معدل دوران إجمالي الأصول

المصدر: بيانات المؤسسة

من خلال ملاحظة معدل دوران إجمالي الأصول خلال فترة التحليل نجد أن أعلى قيمة كانت 0.52 وذلك في عام 2015 و 2016 ثم تناقصت لتصل إلى ادنى 0.46 قيمة في عام 2019، ويدل هذا التراجع على انخفاض كفاءة الإدارة في استثمار إجمالي أصولها في توليد الإيرادات الملائمة لقيمتها، لذا يجب على الإدارة الوقوف على أسباب هذا التراجع.

التحليل المالى باستخدام نسب إدارة المديونية

1. نسبة المديونية

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كانت نسبة المديونية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (5) يوضح نسبة المديونية

2019	2018	2017	2016	2015	
0.47	0.39	0.42	0.40	0.36	نسبة المديونية

المصدر: بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة نسبة المديونية خلال فترة التحليل نجد أدنى قيمة 0.36 في عام 2015 وأعلى قيمة 0.47 في عام 2019 وأعلى قيمة 0.47 في عام 2019، وهذا مؤشر غير جيد ويدل على زيادة اعتماد إدارة الشركة على الدين في تمويل أصولها مما يؤدي إلى زيادة المخاطر.

2. نسبة المديونية إلى حقوق الملكية

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كانت نسبة المديونية إلى حقوق الملكية كما هو ظاهر في الجدول التالي:

جدول 1(6) يوضح نسبة المديونية إلى حقوق الملكية

2019	2018	2017	2016	2015	
0.88	0.64	0.71	0.66	0.56	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية

المصدر: بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة نسبة المديونية إلى حقوق الملكية يتبين أنها متذبذبة خلال الفترة وهي تتراوح ما بين 0.56 في عام 2019 وهي نسب جيدة تشير إلى أن اغلب تمويل الشركة من حقوق المساهمين وليس من الإقراض.

4. نسبة تغطية الفائدة

جدول 2(7) يوضح نسبة تغطية الفائدة

2019	2018	2017	2016	2015	
15.33	15.82	15.39	13.15	15.05	نسبة تغطية الفائدة

المصدر: بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة نسبة تغطية الفائدة خلال فترة التحليل نجد هناك نوع من الثبات في هذه النسبة وبشكل عام احتفظت الشركة بقدرة عالية على تغطية فوائد قروضها مع إيجاد فائض لتمويل قروض أخرى بالدين، وهذا مؤشر جيد على كفاءة إدارة التمويل.

التحليل المالى باستخدام ن باستخدام نسب الربحية

1. هامش صافى الربح

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كان هامش صافي الربح كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (8) يوضح هامش صافي الربح

2019	2018	2017	2016	2015	
20.09%	21.32%	20.44%	17.33%	18.28%	هامش صافي الربح

المصدر: بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة هامش صافي الربح خلال فترة التحليل نلاحظ أن هناك نوعا من الثبات في قيمة هامش صافي الربح وبشكل عام فقد احتفظت الشركة بقدرة جيدة على توليد أرباح صافية من إيراداتها خلال فترة التحليل وهذا يرجع إلى كفاءة سياسات المبيعات التي اتبعتها الإدارة.

2. هامش الربح التشغيلي

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كان صافي الربح التشغيلي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (9) يوضح هامش الربح التشغيلي

2019	2018	2017	2016	2015	
21.50%	22.76%	21.86%	18.75%	20.70%	هامش الربح التشغيلي

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة هامش الربح التشغيلي خلال فترة التحليل حيث أن هناك تنبذب بسيط في قيمته خلال فترة التحليل ناتج عن التنبذب في الربح قبل الضرائب الذي حققته الشركة، وبشكل عام فقد احتفظت الشركة بقدرة جيدة على توليد أرباح تشغيلية من عملياتها، لذا نوصي بمراجعة السياسات التمويلية للشركة.

3. هامش مجمل الربح

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كان هامش مجمل الربح كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3(10) يوضح هامش مجمل الربح

2019	2018	2017	2016	2015	
59.58%	58.64%	58.11%	54.46%	59.91%	هامش مجمل الربح

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة هامش مجمل الربح في فترة التحليل المالي نلاحظ أعلى قيمة في عام 2015 حيث بلغت وأقل قيمة في عام 2016 ومن ثم بدأت بالارتفاع في السنوات اللاحقة وبشكل عام فقط احتفظت الشكة بقدرة جيدة على توليد أرباح إجمالية من عملياتها.

4. القدرة على توليد الربح

جدول (11) يوضح القدرة على توليد الربح

2019	2018	2017	2016	2015	
9.88%	10.81%	10.26%	9.70%	10.85%	القدرة على توليد الربح

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات المؤسسة

من خلال مراجعه نسية القدرة على توليد الربح خلال فترة التحليل يلاحظ أن هناك تنبذب في قدرة الشركة على توليد الأرباح خلال فترة التحليل بحيث انخفضت في عام 2016 ثم ارتفعت في عام 2017 و 2018 ومن ثم انخفضت في عام 2019،هذا الانخفاض يتطلب من إدارة الشركة مراجعه أسباب هذا الانخفاض في القدرة على توليد الأرباح.

5. العائد على إجمالي الأصول

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كانت نسبة العائد على إجمالي الأصول كما هو ظاهر في الجدول التالي:

جدول (12) يوضح العائد على إجمالي الأصول

2019	2018	2017	2016	2015	
9.23%	10.13%	9.59%	8.97%	9.58%	العائد على إجمالي الأصول

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة نسبة العائد على إجمالي الأصول خلال فترة التحليل حيث أن هناك تنبذب في نسبة العائد على إجمالي الأصول حيث بلغت 10.13% في عام 2018 ومن ثم انخفضت في عام 2019 إلى %9.23 ، هذا الانخفاض يتطلب من إدارة الشركة مراجعته للوقوف على أسباب هذا الانخفاض في قدرة أصولها على توليد الأرباح الصافية.

6. العائد على حقوق الملكية

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كانت نسبة العائد على حقوق الملكية كما هو ظاهر في الجدول التالي:

جدول (13) يوضح العائد على حقوق الملكية

2019	2018	2017	2016	2015	
17.33%	16.62%	16.40%	14.89%	14.94%	العائد على حقوق الملكية

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة نسبة العائد على حقوق الملكية خلال فترة التحليل حيث أن بها تزايد خلال فترة التحليل بحيث كانت بنسبة 14.94% خلال عام 2015 وارتفعت لتصل إلى 17.33% في عام 2019 الارتفاع يعطي للمستثمرين مؤشر إيجابي على قدرة إدارة الشركة توليد العائد الذي يتناسب مع رغبة المستثمرين ويتوافق مع مخاطر الاستثمار في الشركة.

التحليل المالى باستخدام باستخدام نسب القيمة السوقية

١. سعر السهم إلى الربح

بالرجوع إلى القوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية كان سعر السهم إلى الربح كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (14) يوضح سعر السهم إلى الربح

2019	2018	2017	2016	2015	
1.88	1.86	1.97	2.25	2.16	سعر السهم إلى الربح

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات المؤسسة

من خلال مراجعة نسبة سعر السهم إلى الربح خلال فترة التحليل نجد أنها متذبذبة حيث كانت بقيمة 2.16 مرة في عام 2015 وانخفضت في عام 2019 إلى قيمة 1.88 مرة، وهذا مؤشر جيد كما أن فترة الاسترداد معقولة.

4.4 التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة:

-الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

جدول (15) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	اعلي قيمة	اقل قيمة	المتغيرات
16.13968	76.5080	102.08	62.56	متوسط سعر إغلاق الأسهم
0.13951	1.4455	1.63	1.32	نسية التداول
0.08326	0.1830	0.28	0.08	نسبة السيولة السريعة
0.19305	1.2107	1.46	0.95	نسبة السيولة
38.01045	128.4247	181.25	83.84	متوسط فترة التحصيل
0.04760	0.8142	0.86	0.74	معدل دوران الأصول الثابتة

0.02052	0.4901	0.52	0.46	1 50 11 1 . 1 . 1.
0.02953	0.4891	0.52	0.46	معدل دوران إجمالي الأصول
0.03979	0.4059	0.47	0.36	نسبة المديونية
0.11764	0.6895	0.88	0.56	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية
1.04038	14.9492	15.82	13.15	نسبة تغطية الفائدة
0.01641	0.1949	0.21	0.17	هامش صافي الربح
0.01514	0.2111	0.23	0.19	هامش الربح التشغيلي
0.02178	0.5814	0.60	0.54	هامش مجمل الربح
0.00525	0.1030	0.11	0.10	القدرة على توليد الربح
0.00438	0.0950	0.10	0.09	العائد على إجمالي الأصول
0.01077	0.1604	0.17	0.15	العائد على حقوق الملكية
0.17409	2.0222	2.25	1.86	سعر السهم إلى الربح

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات المؤسسة

- مناقشة وتحليل الفرضيات

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسب السيولة في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية.

1. بالنسبة لنسبة التداول: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير نسبة التداول على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار

تساوي (0.751)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التداول ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.039)، وهذا يفسر أن ما نسبته %3.9 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في نسبة التداول، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير ضئيلة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) منخفضة جداً مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

- 2. بالنسبة لنسبة السيولة السريعة: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير نسبة السيولة السريعة على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.247) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة (= 0.05)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة السريعة ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.407) ، وهذا يفسر أن ما نسبته %40.7 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في نسبة السيولة السريعة، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير ضئيلة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (= 5 statistic (statistic
- نسبة السيولة: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير نسبة السيولة السريعة على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.031) ، وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05 = α)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.830) ، وهذا يفسر أن ما نسبته %83.0 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في نسبة السيولة ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير مرتفعة ولها الأثر الإحصائي على سعر الإغلاق للسهم، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة النتبؤية (F-statistic) مرتفعة جداً مما يشير إلى تأثير النسبة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالى باستخدام نسب إدارة الأصول في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية.

1.متوسط فترة التحصيل: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير متوسط فترة التحصيل على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.884) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة (lpha=0.05)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط فترة التحصيل ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.008) ، وهذا يفسر أن ما نسبته %0.8 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في متوسط فترة التحصيل، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير ضئيلة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) منخفضة جداً مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

2. معدل دوران الأصول الثابتة: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير معدل دوران الأصول الثابتة على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.030) ، وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول الثابتة ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.835) ، وهذا يفسر أن ما نسبته 83.5% من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في معدل دوران الأصول الثابتة ، والباقى يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير مرتفعة ولها الأثر الإحصائي على سعر الإغلاق للسهم، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) مرتفعة جداً مما يشير إلى تأثير النسبة.

3. معدل دوران إجمالي الأصول: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير معدل دوران إجمالي الأصول على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.120) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة (lpha=0.05)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران إجمالي الأصول ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.608) ، وهذا يفسر

أن ما نسبته 60.8% من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في معدل دوران إجمالي الأصول، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير متوسطة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التتبؤية (F-statistic) منخفضة مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسب إدارة المديونية في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية.

1. نسبة المديونية: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير نسبة المديونية على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.109) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة (lpha=0.05)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.631) ، وهذا يفسر أن ما نسبته 63.1% من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في نسبة المديونية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير متوسطة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) منخفضة مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

2.نسبة المديونية إلى حقوق الملكية: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير نسبة المديونية إلى حقوق الملكية على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.093) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية إلى حقوق الملكية ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.663) ، وهذا يفسر ان ما نسبته 66.3% من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في نسبة المديونية الى حقوق الملكية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير متوسطة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) منخفضة مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

3.نسبة تغطية الفائدة: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير نسبة تغطية الفائدة على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.353) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة (lpha=0.05)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تغطية الفائدة ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.287) ، وهذا يفسر ان ما نسبته %28.7 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في نسبة تغطية الفائدة، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير ضعيفة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) منخفضة جدا مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسب الربحية في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية.

1. هامش صافي الربح: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير هامش صافى الربح على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي هي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات (0.288) دلالة إحصائية بين هامش صافى الربح ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.356) ، وهذا يفسر أن ما نسبته 35.6% من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في هامش صافي الربح ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير ضعيفة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (-F statistic) منخفضة جدا مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

2. هامش الربح التشغيلي: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير هامش الربح التشغيلي على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.357) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هامش الربح التشغيلي ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.282) ، وهذا يفسر ان ما نسبته 28.2% من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في هامش الربح

التشغيلي، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير ضعيفة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) منخفضة جدا مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

3. هامش مجمل الربح: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير هامش مجمل الربح على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي هي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات (0.379) دلالة إحصائية بين هامش مجمل الربح ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.261) ، وهذا يفسر أن ما نسبته %26.1 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في هامش مجمل الربح ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير ضعيفة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (-F statistic) منخفضة جدا مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

4. القدرة على توليد الربح: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير القدرة على توليد الربح على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.803) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة (lpha=0.05)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على توليد الربح ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.024) ، وهذا يفسر أن ما نسبته %2.4 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في القدرة على توليد الربح ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير ضعيفة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) منخفضة جدا مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

5. العائد على إجمالي الأصول: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير العائد على إجمالي الأصول على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوى (0.875) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.010) ، وهذا يفسر أن ما نسبته %1.0 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في العائد على إجمالي الأصول،

والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير ضعيفة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) منخفضة جدا مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

6. العائد على حقوق الملكية: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير العائد على حقوق الملكية على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.043) ، وهي اقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.792) ، وهذا يفسر أن ما نسبته %79.2 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق السهم يرجع إلى التغير في العائد على حقوق الملكية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير مرتفعة ولها الأثر الإحصائي على سعر الإغلاق للسهم، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) مرتفعة جداً مما يشير إلى تأثير النسبة.

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسب القيمة السوقية في تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء شركات الاتصالات السعودية.

1. سعر السهم إلى الربح: تم إجراء عمل نموذج انحدار بسيط لقياس تأثير سعر السهم إلى الربح على متوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.103) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر السهم إلى الربح ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق ، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.642) ، وهذا يفسر أن ما نسبته 64.2% من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في سعر السهم إلى الربح، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير متوسطة ليس لها الأثر الإحصائي، وتبين أن قيمة الاختبار للقدرة التنبؤية (F-statistic) منخفضة مما يشير إلى عدم تأثير النسبة.

5. النتائج والتوصيات:

أ: النتائج

- 1. توصلت الدراسة إلى انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية في تحديد سعر الإغلاق للسهم في السوق، أي أن استخدام هذه النسب لا يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات لشركة الاتصالات السعودية، باستثناء نسبة معدل دوران الأصول الثابتة التي دلت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول الثابتة ومتوسط سعر الإغلاق للسهم في السوق أن ما نسبته %83.5 من التغيرات الحادثة في سعر الإغلاق للسهم يرجع إلى التغير في معدل دوران الأصول الثابتة ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي نسبة تأثير مرتفعة ولها الأثر الإحصائي على سعر الإغلاق للسهم.
- 2. احتفظت الشركة بقدرة عالية على تغطية فوائد قروضها مع إيجاد فائض لتمويل قروض أخرى بالدين، وهذا مؤشر جيد على كفاءة إدارة التمويل.
 - 3. احتفظت الشركة بقدرة جيدة على توليد أرباح إجمالية من عملياتها.
- 4. كان هناك تزايد في نسبة العائد على حقوق الملكية خلال فترة التحليل وهذا يعطي للمستثمرين مؤشر إيجابي على قدرة إدارة الشركة توليد العائد الذي يتناسب مع رغبة المستثمرين ويتوافق مع مخاطر الاستثمار في الشركة.
- 5. تشير نسب القيمة السوقية لسهم شركة الاتصالات السعودية إلى تتاقص في نسبة سعر السهم إلى الربح، وهذا مؤشر إيجابي على الاستثمار حيث أن المستثمر ينتظر ما يقارب سنتين أى أن فترة الاستزداد للمستثمرين معقولة.
- 6. تشير نسب المديونية إلى حقوق الملكية إلى أن اغلب تمويل الشركة من حقوق المساهمين وليس من الإقراض.

ب: التوصيات

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- 1- أهمية عقد ورش عمل ودورات تدريبية للموظفين الماليين في الشركات بهدف تبادل الخبرات التحليلية وتطوير قدرتهم على التحليل المالي.
 - 2- توصى الباحثتان بأخذ نتائج التحليل المالي في الحسبان بالنسبة للمستثمرين.

6. قائمة المراجع:

- أحمد، عمر أحمد عبدالوهاب.(2016)." أثر تحليل القوائم المالية على منح التمويل المصرفي كلية العلوم الإدارية. جامعة أم درمان الإسلامية.
- جربوع، يوسف محمود. (2007). مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين
 القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في

- فلسطين" مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص 507 ص 555 قسم المحاسبة كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين.
- فرج، هاني خليل. (2018). أثر استخدام مراقب الحسابات للنسب المالية للشركات على كفاءته في كشف الغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد (دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية) في الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٠ ، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطا.
- الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار، والقضاة، مصطفى عبدالله.(2017). اثر النسب المالية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان المالي (2005–2011)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات.
- صوفي، محمد. (2019). استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية-دراسة لحالة مؤسسة رام لتكرير السكر -مستغانم، قسم علوم المالية والمحاسبة. جامعة عبدالحميد ابن باديس مستغانم.
- أبو عودة، حسن سليمان محمد. (2017). مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية)، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية.
- منصور، إبراهيم كرم الدين، وإبراهيم، الهادي آدم محمد. (2007). الاتجاهات والنماذج المعاصرة للتحليل المالي ودورا في تقويم الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية. جامعة أم درمان الإسلامية: رسالة دكتوراه-معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي..
- هيئة التحرير .(2015).مدخل إلى التحليل المالي. مجلة الاقتصاد والمحاسبة. العدد 661: نادي التجارة مصر
- المصطفى، إيمان حابس، وبن عمارة، نوال.(2011). دور التحليل المالي في منح القروض: حالة البنك الوطنى الجزائري وكالة ورقلة . جامعة قاصدي مرباح- ورقلة: الجزائر رسالة ماجستير.
- مطر، محمد عطية .(2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والاستخدامات، عمان: دار وائل للنشر.
- مداحي، عثمان.(2012). القوائم المالية: محدداتها ومميزاتها. مجلة أبعاد اقتصادية. العدد2. جامعة أمحمد بوقرة بومرداس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير.
- خنفر، مؤيد راضي، المطارئة، غسان فلاح. (2006). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ،جامعة الزيتونة جامعة آل البيت. عمان: دار للسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- بوزيد، سليمان.(2017). استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي حراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001–2015).